A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/432
6 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢٠ (أ) و (ب) و ٣٤ و ٣٧ و ٤٣ و ٤٩ (أ) و (ب) و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٩٧ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و ٩٨ (أ) و ٩٩ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و ١٠٠ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و ١٠١ (أ) و (ب) و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٠ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٥١

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ؛ تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الحوار بين الحضارات

تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

الحالة في الشرق الأوسط

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات: إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات؛ جمعية الأمم المتحدة للألفية

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظر على صعيد حكومي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية؛ تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛ التجارة والتنمية؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ أزمة الديون الخارجية والتنمية

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)؛ دور المرأة في التنمية؛ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية؛ الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر الأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة؛ تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛ تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة؛ تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛ اتفاقية التنوع البيولوجي؛ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلـــة، بما فيها القــدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

العولمة والاعتماد المتبادل

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

خطة المؤتمرات

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الجـوانب الإداريـــة والمتعلقة بالميزانيـــة لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالـــة مؤرخة ٢٩ أيلـول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الوزاري (المرفق الأول) بشأن قمة الجنوب (انظر المرفق الثاني) المعتمد بمناسبة الاجتماع السنوي الثالث والعشرين لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، سأكون ممتنا لو عملتم على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢٠ (أ) و (ب) و ٣٤ و ٣٧ و ٤٣ و ٤٩ (أ) و (ب) و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٩٧ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و ٩٨ (أ) و ٩٩ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و ١٠٠ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و ١٠١ (أ) و (ب) و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٠ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٥١.

(توقيع) س. ر. إنسانالي
السفير
الممثل الدائم لغيانا
لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة الـ ٧٧

المرفق الأول

إعلان وزاري بشأن قمة الجنوب، اعتمده الاجتماع السنوي الثالث والعشرون لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧، المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١ - عقد الاجتماع السنوي الثالث والعشرون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

٢ - وانتهز الوزراء مناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ لبحث ظهور المجموعة كقوة رئيسية في الشؤون العالمية والدور البناء الذي قامت به في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وفي بناء توافق الآراء بشأن هذه المسائل خلال فترة العقود الثلاثة والنصف الماضية. وجدد الوزراء تأكيد التزامهم بالمبادئ والأهداف التي استرشدت بها المجموعة على مر السنين وروح الدعم والتضامن المتبادلين التي سادت بين أعضائها، وأعربوا عن عزمهم على تعزيز وحدة المجموعة وتضامنها في مواصلة العمل على تحقيق أهدافها.

٣ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بالعمل من أجل زيادة توضيح معالم الاستراتيجيات الطويلة الأجل للمجموعة وأكدوا، في هذا الصدد، الأهمية التاريخية لقمة الجنوب التي ستعقد في هافانا، كوبا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتعهدوا بمواصلة حشد قوة البلدان النامية وتضامنها من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وكذلك تعزيز قدرة المجموعة على التفاوض بشأن جميع المسائل الإنمائية الهامة. وأعرب أيضا الوزراء عن تصميمهم على العمل من أجل تحديد دور جديد وحاسم للأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية والإنمائية العالمية وفقا لأحكام الميثاق.

دور الأمم المتحدة

٤ - في عشية القرن الجديد والألفية الجديدة، كرر الوزراء تأكيد أهمية الأمم المتحدة بوصفها محفلا مركزيا للتحاور والتفاوض ووضع السياسات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، ودعوا جميع الدول إلى احترام المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ودعا الوزراء إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة حتى تكون قادرة على معالجة المشاكل المعقدة والمترابطة في البلدان النامية، وشددوا على ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء أنه يتعين على الأمم المتحدة، وهي المنظمة الأكثر عالمية، أن تقوم بدور رئيسي في مجال وضع السياسات الاقتصادية الدولية، وأكدوا أيضا أنه يجب على المؤسسات التجارية والمالية الدولية المقرضة أن تراعي الإطار السياسي الذي تتبناه الأمم المتحدة وأن تعمل على أن تكون سياساتها مطابقة للأهداف الإنمائية في البلدان النامية. وشدد الوزراء أيضا على الدور الحاسم للأمم المتحدة

في تيسير التنمية من خلال الأنشطة التنفيذية. ورحب الوزراء بالحوار الرفيع المستوى الذي جرى في السنوات الماضية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز.

٥ - وجدد الوزراء تصميمهم على النضال، من خلال الأمم المتحدة والمحافل الأخرى، من أجل عالم تسوده العدالة والإنصاف والتضامن الإنساني الحقيقي. وأكدوا من جديد أيضا التزامهم بالإعمال الكامل للحق في التنمية وشددوا على أن تولي الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هذا الحق أولوية قصوى.

٦ - ورحب الوزراء بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ سنة الحوار بين الحضارات وأكدوا أهمية هذه المبادرة بوصفها وسيلة لتعزيز فهم مختلف الثقافات وتشجيع التفاعل الثقافي في عصر العولمة.

الحالة الاقتصادية في العالم

٧ - لاحظ الوزراء مع القلق البالغ أن الظروف الاقتصادية الدولية لا تزال غير مواتية للعالم النامي. ولاحظ الوزراء أيضا أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية ككل شهد تباطؤا في السنوات الأخيرة. وفي حين أن هناك حالات فردية من البلدان التي تواصل فيها النمو في مناطق مختلفة، شهدت بلدان عديدة تباطؤا موهنا في الوقت الذي واجهت فيه بلدان أخرى أزمات اقتصادية مدمرة وكسادا عميقا وتوقعات قاتمة في المستقبل القريب.

٨ - ولاحظ الوزراء مع القلق اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واستمرار التوقعات غير المؤكدة بالنسبة للانتعاش الاقتصادي العالمي وتأثير ذلك على البلدان النامية. وأكد الوزراء ضرورة اتخاذ اجراءات متعددة الأطراف متضافرة من أجل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السلم والأمن. ولذلك دعا الوزراء إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي عادل وإلى اتخاذ تدابير لضمان مشاركة البلدان النامية الكاملة والفعالة في عملية اتخاذ القرارات بهدف تسوية المشاكل الاقتصادية في العالم. ودعا الوزراء كذلك إلى التحلي مجددا بالإرادة السياسية وروح المشاركة الدولية في مجال التنمية وإلى تهيئة ظروف اقتصادية دولية ملائمة لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأكدوا مجددا في الوقت نفسه على الأدوار الرائدة للحكومات الوطنية في عملية التنمية في كل بلد.

العولمة والترابط

٩ - أشار الوزراء إلى أن تفاوت انتشار العولمة وتأثيرها قد ولدا حالات من عدم التماثل الاقتصادي على الصعيدين العالمي والوطني وطرحتا تحديات جديدة أمام الطموحات الإنمائية في البلدان النامية. وواجهت بلدان نامية عديدة، لاسيما أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة، صعوبات في جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل بفعالية في الاقتصاد العالمي وتضررت بآثار العولمة. ولاحظ الوزراء أن تأثير هذه العمليات كان أكثر بروزا في مجالي المال والتجارة كما لاحظوا في الوقت

نفسه أن هذه الآثار أخذت تمتد أيضا إلى الميدانين الاجتماعي والثقافي. ودعا الوزراء إلى إجراء المزيد من التحليلات والتقييم للآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الاتجاهات بالنسبة للبلدان النامية في القرن الحادي والعشرين.

١٠ - ومن جهة أخرى، أكد الوزراء أنه ينبغي أن تكون العولمة قوية وديناميةمن أجل تعزيز التعاون وتعجيل النمو والتنمية، وإن العولمة تتيح فرصا وتشكل مخاطر وتطرح تحديات. والعولمة هي عملية يمكن أن تكون غير منتظمة ولا يمكن التنبؤ بها، غير أنه إذا ما استغلت وأديرت على الوجه الصحيح، يمكن أن تضع الأسس اللازمة للنمو المطرد العادل على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي للجهود الوطنية أن يكملها التعاون الدولي المكثف لعكس اتجاه التهميش ومواجهة المخاطر، وتجاوز التحديات وانتهاز الفرص التي تتيحها العولمة.

١١ - ولاحظ الوزراء أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتسم بنمو في تدفقات التجارة والمال والبيانات والتكنولوجيا مما أدى إلى زيادة الترابط فيما بين البلدان. بيد أن تأثير العولمة والترابط كان غير منتظم إلى حد بعيد. وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء تهميش عدد كبير من البلدان النامية التي حرمت نتيجة لذلك من منافع هذه العملية . وشدد الوزراء على أن معظم البلدان النامية لا تزال تواجه مشاكل في الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيا كما أن العديد منها يصارع التحول الهيكلي الضروري للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي. وأكد الوزراء أن القدرة على استغلال الفرص الجديدة تتوقف في جملة أمور على القدرات التكنولوجية والمؤسسية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية، وحثوا بقوة على أن تركز الجهود الإنمائية الدولية أساسا على تهيئة بيئة اقتصادية دولية ملائمة تتمكن في ظلها البلدان النامية من اكتساب القدرات اللازمة لنجاحها في المنافسة للاستفادة من العولمة.

١٢ - ولاحظ الوزراء أيضا أن العولمة وما يتولد عنها من ترابط متزايد يستلزمان حكما فعالا يركز أساسا على: (أ) إضفاء الطابع الديمقراطي على صنع القرارات المتعلقة بالاقتصاد الدولي؛ (ب) نظر المؤسسات الدولية نظرة متكاملة لمسائل التجارة والمال والتنمية؛ و (ج) إصلاح الهياكل المالية الدولية؛ و (د) مشكلة التهميش.

١٣ - ولاحظ الوزراء أن الأزمة المالية الأخيرة في آسيا كشفت عن مواطن ضعف في النظام المالي الدولي. وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء انعدام الرقابة والتنظيم والتبادل الدولي للعملات، فضلا عن سرعة تأثر النظام المالي الدولي، مما كان له تأثير حاسم على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي. لذلك، أكد الوزراء على ضرورة تعزيز الهياكل الأساسية المالية العالمية، بما في ذلك فيما يتعلق باتقاء الأزمات المالية وإدارتها وتسويتها في الوقت المناسب وبفعالية، وذلك بهدف إقامة نظام مالي دولي أكثر استقرارا ويمكن إدارته وشفافا ويخدم التنمية.

١٤ - ولاحظ الوزراء أيضا أن الأزمة المالية عززت الحاجة إلى بذل جهود عالمية كبيرة لوضع قواعد ونظم أكثر صرامة فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل من أجل المحافظة على الاستقرار وتعزيزه في النظام المالي الدولي. ومن هذه الجهود تعزيز وظيفة "الملجأ الأخير للإقراض" وإنشاء آليات تتمكن بها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمؤسسات الإقليمية، والاقتصادات الكبيرة من إعادة الهدوء بسرعة إلى الأسواق المالية في حالة نشوب أزمة.

١٥ - وأكد الوزراء أنه من الضروري أن يفكر المجتمع الدولي في نهج جديدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، تكون قائمة على النمو والاستقرار والإنصاف مع مشاركة البلدان النامية واندماجها الكاملين في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة. وأولى الوزراء أيضا اهتماما كبيرا للجهود الرامية إلى إذكاء الوعي والفهم المشترك للكيفية التي ينبغي أن يواجه بها المجتمع الدولي التحديات والفرص في مجال العولمة. وفي هذا الصدد أعرب الوزراء عن تأييدهم القوي لعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل الذي يعقد كل سنتين لبحث تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية.

التجارة الدولية

١٦ - رحب الوزراء بنتائج الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ ٧٧ التحضيري للأونكتاد العاشر والذي عقد في مراكش، المغرب، من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ودعوا البلدان النامية إلى مواصلة تنسيق موقفها بشأن المسائل التجارية في الدورات المقبلة للأونكتاد.

١٧ - والتزم الوزراء بالتعاون لجعل الأونكتاد العاشر محاولة على مستوى المنظومة تشارك جميع الجهات الفاعلة في التنمية في جميع أبعادها. وكان من رأي الوزراء أن مؤتمر الأونكتاد العاشر، بوصفه المؤتمر الرئيسي الأول الذي تعقده الأمم المتحدة في الألفية الجديدة، سيتمكن من تحديد نموذج إنمائي جديد قائم على أساس النمو والاستقرار والإنصاف مع مشاركة البلدان النامية واندماجها الكاملين في الاقتصاد المعولم وجعل العولمة أداة فعالة لتنمية جميع البلدان.

١٨ - واعتبر الوزراء أن تحرير التجارة الدولية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية، بوصفه قوة شديدة ودينامية لتعجيل النمو والتنمية. وجدد الوزراء تأكيد التزامهم بالاستمرار في السعي إلى اتباع سياسات تجارية متحررة وانفتاحية يدخل في صلبها البُعد الإنمائي، واعتبروا أن التحدي القائم أمام المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية يتمثل في إحراز تقدم حاسم في سبيل قيام نظام للتجارة الدولية تكون منافعه موزعة توزيعا عادلا.

١٩ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي لا تزال تفلت من أيدي البلدان النامية. فالتقدم نحو التحرير الكامل في قطاعات ذات أهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان لا يزال متخلفا، وهناك اختلالات كبيرة بين الحقوق والالتزامات في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف فضلا عن الاختلالات في شروط الوصول إلى السوق. وذكر الوزراء أن استمرار هذه الأوضاع الشاذة يمكن أن

يضعف ثقة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ويشد أزر الراغبين في النكوص إلى سياسات ونهج حمائية ضالة.

٢٠ - لذلك أولى الوزراء أهمية قصوى لمعالجة القضايا والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والتي ظهرت أثناء تنفيذ اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. وبهذه الطريقة يمكن للبلدان النامية أن تحصل على نصيب من نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية. وعدم تحقيق بلدان نامية كثيرة لمنافع في مجالات تهمها نجم عن امتناع شركاء تجاريين رئيسيين عن الوفاء الكامل والأمين بالتزاماتهم في هذه المجالات ولا سيما المنسوجات والملابس. لذلك حث الوزراء على قيام مؤتمر سياتل الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمعالجة مسألة تنفيذ اتفاقات وقرارات مراكش والبت فيها.

٢١ - وبوجه خاص، أكد الوزراء على تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية، التي يعتمد الكثير منها على بذل قصارى الجهود والتي ظلت، إجمالا، غير منفذة. ولا بد من إعمال تلك الأحكام إذا أريد للبلدان النامية أن تستمد منها الفوائد المرجوة.

٢٢ - وشدد الوزراء على أن المفاوضات المندرجة في جدول الأعمال التلقائي ينبغي أن تبدأ دون إبطاء على نحو يستجيب لأولويات البلدان النامية:

في الزراعة، ينبغي أن يكون الهدف هو إدماج القطاع في إطار القواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية ومعالجة المشاكل الخاصة للاقتصادات التي يغلب عليها الطابع الزراعي والاقتصادات النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

ينبغي أن تجرى المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات في إطار البنية الحالية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأن تهدف إلى تحرير القطاعات التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة وتنقل الأشخاص الطبيعيين مع مراعاة أثر التجارة الالكترونية.

ينبغي أن تهدف الاستعراضات الإلزامية المتعين إجراؤها بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية إلى معالجة الاختلالات وكفالة تنفيذ الأحكام المواتية للبلدان النامية تنفيذا فعالا.

٢٣ - ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى أن تُظهر التزاما راسخا وقاطعا بفتح أسواقها لصادرات البلدان النامية وأن تتيح الوصول الحر، بلا رسوم ولا تحديد للحصص، لصادرات أقل البلدان نموا. وينبغي ألا يخل هذا بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية الحالي فيما يتعلق بنظم الأفضليات. وينبغي أن تتناول

أية مفاوضات مقبلة مسألة إزالة الذرى التعريفية والتصعيد التعريفي، وأن تستحدث ضوابط إضافية لمنع إساءة استخدام تدابير من قبيل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والإجراءات الوقائية واللوائح التنظيمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية والحواجر التقنية في طريق التجارة، فضلا عن منع الإحياء البادي لأسلوب اللجوء إلى التحديدات الطوعية للصادرات. وينبغي الإسراع بانجاز برنامج العمل الخاص بمواءمة قواعد المنشأ غير التفضيلية وذلك للتوصل إلى قواعد مبسطة ومتسقة وأكثر شفافية.

٢٤ - وتعهد الوزراء بالسعي جماعيا إلى وضع جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة تولى فيه كذلك عناية خاصة لقضايا مثل نقل التكنولوجيا، والضمانات المناسبة للبلدان النامية، وتوفير الائتمان تحقيقا للتحرير المستقل، وتمويل الصادرات، وأسواق السلع الأساسية، وإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بشروط منصفة. وينبغي أن تؤدي هذه المفاوضات إلى التطبيق العملي للأحكام الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) فيما يخص نقل التكنولوجيا، على نحو يحقق مزايا متبادلة لمنتجي ومستعملي المعرفة التكنولوجية ويسعى إلى إيجاد آليات للحماية المتوازنة للموارد البيولوجية وضوابط لحماية المعرفة التقليدية وأن تمكن البلدان النامية من اللجوء في ظل اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريمس) والاتفاق الخاص بالإعانات والتدابير إلى التدابير اللازمة لتنفيذ سياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية وتنويع الصادرات ورفع مستواها.

٢٥ - وشدد الوزراء من جديد على أن إعلان سنغافورة الوزاري أكد أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المختصة بوضع معايير العمل ومعالجة جميع المسائل المتصلة بها. ولذلك فإن الوزراء عارضوا بشدة أي ربط بين التجارة ومعايير العمل. كما أنهم ضد استعمال المعايير البيئية كشكل جديد من أشكال الحمائية. وأكد الوزراء أن المسائل المتصلة بهذه المعايير يجب أن تعالج على يد المنظمات الدولية المختصة بها وليس على يد منظمة التجارة العالمية.

٢٦ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بالحاجة إلى معاملة متمايزة وأكثر رعاية للبلدان النامية. ويشمل ذلك مساعدة البلدان النامية على مواجهة النفقات الانتقالية، وإتاحة الوقت اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية وتعزيز القدرة التنافسية. وينبغي مراجعة مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية وتعزيزه بحيث يراعي الحقائق المتغيرة للتجارة العالمية وللإنتاج المعولم، ويجب أن يقترن ذلك ببناء القدرات وتعزيز الوصول إلى الأسواق وبتدابير تتخذها البلدان المصنعة لتشجيع مشاريعها ومؤسساتها على نقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية والاستثمار فيها.

٢٧ - وشدد الوزراء على أن إزالة الحواجز التجارية لن تكون كافية للتعجيل بإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولذلك ناشد الوزراء المجتمع الدولي أن يعمد إلى توسيع برامج التعاون التقني وبناء القدرات، وأن يقدم الدعم للتغلب على العيوب الموجودة في جانب العرض ولتحسين الهيكل الأساسي التجاري للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة. وهناك حاجة إلى تقوية القطاعات التصديرية لتلك البلدان وتنشيط الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن يقدمه قطاع السلع الأساسية

للتنمية عن طريق التنويع. وأكد الوزراء أن هناك حاجة إلى تعجيل تنفيذ الأنشطة التي تدخل ضمن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي حاز على التأييد في اجتماع منظمة التجارة العالمية رفيع المستوى المعني باحتياجات أقل البلدان نموا في مجال تنمية التجارة، وهو الاجتماع الذي عقد في عام ١٩٩٧، وناشدوا البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٢٨ - وفضلا عن ذلك ناشد الوزراء المجتمع الدولي إيلاء اهتمام جاد للاقتراحات التي اعتمدتها حلقة العمل التنسيقي لأقل البلدان نموا، التي عقدت في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٩ - ونوه الوزراء بما للاتساق بين السياسات التجارية الوطنية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من أهمية لجميع البلدان. وفي هذا الصدد أعرب الوزراء عن القلق إزاء ما يلي:

الاستمرار في استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية بأشكال منها الجزاءات الاقتصادية والتجارية التي تفرض من طرف واحد والتي تتنافى مع القانون الدولي، وتشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد منظمة التجارة العالمية؛

الاستمرار في ربط الوصول التفضيلي الممنوح لبعض البلدان النامية بشروط لا صلة لها بالتجارة. وأكد الوزراء أن هذه الممارسات الضارة والمتعارضة مع قواعد منظمة التجارة العالمية يجب أن تزال.

٣٠ - وشدد الوزراء على أنه يجب أن تتحقق بأسرع ما يمكن عالمية منظمة التجارة العالمية من أجل تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكر الوزراء أنه يجب أن تتاح المساعدة المناسبة للبلدان النامية الساعية إلى الانضمام. وأن تكون الشروط التي تعرض على تلك البلدان شروطا لا تتجاوز تعهدات البلدان النامية وأقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ولا تكون عديمة الصلة بتلك التعهدات. وحث الوزراء جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الامتناع عن فرض مطالب مغالى فيها أو مرهقة على طلبات الانضمام الآتية من بلدان نامية. ولذلك شدد الوزراء على أن هناك حاجة إلى عملية انضمام شفافة ومبسطة ومعجلة تكون متمشية مع قواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية.

٣١ - وأقر الوزراء بأهمية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وأشاروا إلى أن هذه الترتيبات تيسر تدفقات التجارة والاستثمار، ووفورات الحجم الكبير، والتحرير الاقتصادي، واندماج أعضائها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك في إطار إقليمية متفتحة تتيح التقدم نحو نظام متعدد الأطراف أكثر انفتاحا.

٣٢ - وذكر الوزراء أنهم يعلقون أهمية على تحقيق تكامل أكبر في رسم السياسة الاقتصادية الدولية، وأنه ينبغي أن تتوخى المؤسسات الدولية المنخرطة في ذلك سياسات تتسم بالدعم المتبادل على نحو يمكّن

البلدان النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف مع احترام حقوق البلدان النامية المتجسدة في هذه الاتفاقات.

٣٣ - وأكد الوزراء أن مسألة السلع الأساسية لا تزال تشغل مكانا ذا أولوية في جدول أعمال التنمية حيث أن الإيرادات الآتية من صادرات تلك المنتجات لا تزال لها أهمية جوهرية. وهناك حاجة إلى أن يضطلع الأونكتاد بدراسات تحليلية وأن يقدم تعاونا تقنيا لدعم البلدان النامية في مساعيها من أجل التنويع الأفقي والرأسي للبضائع التي تنتجها للتصدير. وأشار الوزراء إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز قطاع التصدير، وتنشيط المساهمة الإيجابية التي يمكن لقطاع السلع الأساسية أن يقدمها للتنمية، وحثوا المجتمع الدولي على مواصلة دعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية، بما في ذلك الوفاء بالتعهدات المعلنة للإسهام فيه.

٣٤ - واعترافا بأهمية إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو والتنمية، ولتحديث العمليات الإنتاجية، في البلدان النامية أعرب الوزراء عن ترحيبهم بالاستثمار في الأنشطة الإنتاجية في اقتصادات البلدان النامية، سواء لإيجاد فرص العمل أو لتقاسم المهارات والتكنولوجيا والدراية مع شعوب العالم النامي، ولممارسة الأعمال وتكوين الشراكات مع مشاريع العالم النامي حتى تصبح جميع المشاريع قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي. ودعا الوزراء بلدان المقار الرئيسية إلى التوسع في تسهيلات ضمان الاستثمار في البلدان النامية، ولا سيما الاستثمار في أقل البلدان نموا، وحثوا وكالات ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف على إعطاء أسعار تفضيلية للمستثمرين من البلدان النامية التي ليست لديها نظم للضمان. وأشار الوزراء إلى أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة للقضايا المتصلة بالأبعاد الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية. وذكر الوزراء أنهم يشجعون إقامة مشاريع قادرة على البقاء والتنافس دوليا في البلدان النامية وتعهدوا بمواصلة دعم الترتيبات التعاونية لربط تلك المشاريع في شبكات عبر المناطق الإقليمية ودون الإقليمية. ودعا الوزراء الأونكتاد إلى القيام، في سياق أنشطته الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالتعاون مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتقديم المساعدة للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى النهوض بإقدام المرأة على الاضطلاع بمشاريع.

٣٥ - وأكد الوزراء من جديد أهمية توسيع الفرص والقنوات لنقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية، وشددوا على الحاجة إلى تحليل أثر الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الحالية على الوصول إلى التكنولوجيا. وذكر الوزراء أن هناك حاجة أيضا إلى تنفيذ التعهدات المتجسدة في الاتفاقات الدولية الراهنة المتصلة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وذكر الوزراء أيضا أن نقل التكنولوجيا، لا سيما إلى البلدان النامية، ينبغي ألا يقيد على أساس عشوائي أو تمييزي، بل يتعين أن يضع المجتمع الدولي مبادئ وتوجيهات لتقاسم المعارف والتكنولوجيا من أجل التنمية.

٣٦ - وأشار الوزراء إلى أن ثورة المعلومات تغير الطريقة التي تدار بها الأعمال والى أن هناك حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة الفعالة في التجارة الالكترونية. وذكر الوزراء أن هناك حاجة

أيضا إلى تحليل آثار التجارة الالكترونية على فرص التجارة والتنمية المتاحة أمام البلدان النامية. وأنه ينبغي تحليل الجوانب المالية والقانونية والتنظيمية للتجارة الالكترونية.

٣٧ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بكون بعض البلدان النامية تكتسب الآن إمكانية جديدة بصيرورتها من المستثمرين والفاعلين الأجانب الهامين في التجارة الدولية، وبالتالي بقيام فرص أكبر للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة الاستثمار والتجارة المتبادلة وتعزيز التعاون الصناعي والتكنولوجي. وذكر الوزراء أن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية أمر هام لربط اقتصادات تلك البلدان في ساحات اقتصادية قابلة للاستمرار، وهي ساحات لازمة لحفز النمو الدينامي للتجارة والاستثمار. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالاختتام الناجح للجولة الثانية للمفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، ودعوا البلدان المشاركة في تلك المفاوضات إلى الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تعميق وتعجيل وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، بغية تقوية تأثيره، وإلى دراسة السبل الممكنة لترشيد عملية التفاوض في جولة ثالثة.

تمويل التنمية

٣٨ - شدد الوزراء على الأهمية الحيوية للتمويل في نجاح عملية التنمية. ودعا الوزراء إلى الدخول في شراكة عالمية جديدة على أعلى المستويات من أجل جعل تمويل التنمية قائما على أساس سليم ويمكن التنبؤ به. وأعرب الوزراء عن تقديرهم لنتائج المداولات التي أجراها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية والتي اعتبروا أنها تمثل مدخلا قيما لإقامة تلك الشراكة. وحث الوزراء على أن يتعهد المجتمع الدولي بقوة بتعبئة موارد كافية لتسهيل النمو الاقتصادي المستمر في البلدان النامية ومن هذه الناحية أكد الوزراء أن هناك حاجة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠٠١ من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولذلك فإن الوزراء طلبوا إلى المجتمع الدولي أن يعجل بعملية الإعداد لعقد المؤتمر، وخاصة فيما يتعلق بمجاله وجدول أعماله وشكله وأساليبه. وشدد الوزراء على أنه ينبغي أن يسمح جدول أعمال المؤتمر بتغطية جميع المسائل التي لها صلة بتمويل التنمية على نحو شامل ومتكامل. وقرر الوزراء أن تعمل مجموعة الـ ٧٧ بنشاط على اتخاذ موقف مشترك ومنسق بشأن هذه المسألة بتعاون وثيق مع مجموعة الـ ٢٤.

المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية للبلدان النامية

٣٩ - لاحظ الوزراء أن البلدان النامية لا تزال تبذل جهودا حثيثة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، غير أنهم شددوا على أن هناك حاجة إلى تكملة تلك الجهود بموارد خارجية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان على نحو فعال. وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء اضمحلال التعاون الإنمائي وشددوا على الحاجة إلى إعادة تنشيط ذلك التعاون من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة للبلدان النامية في سياق ظاهرة العولمة وتحرير التجارة، وهي ظاهرة جديدة. وفي هذا السياق أشار الوزراء إلى الترابط الوثيق بين رخاء البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، من ناحية، وإمكانات البلدان النامية، كمحرك للتنمية، من ناحية

أخرى. وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على القيام بعمليات الاستثمار اللازمة، بما في ذلك تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية للاستفادة من تلك الإمكانات.

٤٠ - ولاحظ الوزراء أيضا بقلق أنه في السنوات الأخيرة استمر حدوث انخفاض كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية وهي المساعدة التي انخفضت إلى نسبة ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بما يمثل أقل من ثلث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة. وأكد الوزراء من جديد أن هناك حاجة ملحة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة. ومن هذه الناحية حث الوزراء بقوة على الوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا وبالالتزامات المتعلقة بتوفير موارد جديدة وإضافية. وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة على تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لها إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك وفقا للالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك نسبة ٠,١٥ في المائة لأقل البلدان نموا وفقا للإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

٤١ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لأنه على الرغم من المبادرات المتعددة التي اتخذت على مدى العقد الماضي من جانب المجتمع الدولي لا تزال أزمة الدين مستمرة كواحدة من العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض والدخل المتوسط. وأكد الوزراء من جديد أن هناك حاجة مُلحة إلى أن يتوصل المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، إلى حل فعال وشامل ودائم لمشكلة ديون البلدان النامية، بحيث تُحل تلك المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد ويكون الحل شاملا لخفض الديون وزيادة التدفقات المالية التساهلية لجميع البلدان النامية. وفي الوقت نفسه فإن الوزراء شددوا على أنه يجب ألا تؤدي سياسات التكيف الهيكلي إلى تحويل الموارد بعيدا عن الأولويات الاجتماعية في البلدان المدينة.

٤٢ - ورحب الوزراء بالقرار الذي اتخذته مؤخرا البلدان السبعة الأكثر تقدما في التصنيع (مجموعة السبعة) لتحسين مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولمنح تسهيلات إضافية بالنسبة للديون. ودعا الوزراء إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة لتحقيق تقدم سريع في اتجاه تخفيف عبء الدين بمزيد من السرعة والعمق من خلال التنفيذ المرن لمعايير الاستحقاق وزيادة التبرعات المقدمة إلى الصندوق الإستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووسائل أخرى سليمة وفعالة لتمويل الصندوق، وكذلك إلى وضع تدابير أخرى لكفالة تخلص البلدان النامية بشكل دائم من عبء الدين الذي لا يمكن لها أن تستمر في تحمله.

٤٣ - وفي حين أشار الوزراء إلى المبادرات الأخيرة التي طرحت للتوصل إلى حل لمديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فإنهم شددوا على الحاجة إلى إيجاد حل دائم لمشكلات الدين الخارجي للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط، وهي المشكلات التي تعوق بشكل خطير الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة. وشدد الوزراء على الدور الهام الذي تقوم به تلك البلدان في الاقتصاد العالمي ودعوا إلى وضع ترتيبات تتعلق بالسياسة لتقليل ديون تلك البلدان من أجل تعجيل الإفراج

عن الموارد المالية اللازمة للتنمية. ودعا الوزراء أيضا إلى تكثيف التدابير المتعلقة بتحويل الديون الخارجية للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط من أجل تعزيز الاستثمارات الإنمائية وفقا لأولويات تلك البلدان واحتياجاتها.

الائتمانات الصغيرة

٤٤ - أعاد الوزراء تأكيد دعمهم للحملة العالمية التي بدأها مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي عُقد في عام ١٩٩٧ لتوفير الائتمانات لصالح ١٠٠ مليون من أفقر الأسر في العالم، لا سيما نساء تلك الأسر، لأغراض ممارسة الأعمال الحرة وغيرها من الخدمات المالية والتجارية بحلول عام ٢٠٠٥. ورحب الوزراء بعقد اجتماع المجالس في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأشار الوزراء إلى الأثر الإيجابي للائتمانات الصغيرة في المساعدة على القضاء على الفقر في البلدان التي تستخدم فيها. وأقر الوزراء أيضا بدور الائتمانات الصغيرة في تمكين المرأة، وأثرها الإيجابي على الأسر الفقيرة، وكرروا نداءهم من أجل زيادة تمويل هذه المبادرة القيِّمة.

متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة

٤٥ - أكد الوزراء على الأهمية البالغة للمتابعة الفعالة للمؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة التي عُقدت منذ عام ١٩٩٠ من أجل ضمان تنفيذ الالتزامات والتوصيات والتدابير المتفق عليها في تلك المؤتمرات في أقرب وقت ممكن. وأشار الوزراء إلى الإنجازات الهامة التي حققتها البلدان النامية في سبيل الوفاء بالتزاماتها، بيد أنهم أعربوا عن القلق إزاء عدم توفير الموارد الخارجية الكافية والضرورية، مما يعيق الجهود التي تبذلها البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها بالكامل. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في منطقة جنوب شرقي آسيا والتي كانت لها آثار عالمية.

٤٦ - وفي الوقت نفسه لاحظ الوزراء بقلق شديد نقص الإرادة السياسية من طرف المجموعة الدولية المانحة بالنسبة لتنفيذ التزاماتها في المؤتمر. وحث الوزراء الدول المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها من أجل التنفيذ الكامل للمقررات والتوصيات والأهداف الواردة في برامج العمل والوثائق ذات الصلة التي أقرت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في هذا العقد ومتابعتها. وطالب الوزراء بأن تضاعف الدول المتقدمة النمو جهودها لتوفير مساعدات ملموسة للقضاء على الفقر عملا بنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وحذروا من المحاولات التي تهدف إلى تطبيق نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة بصورة انتقائية، مما يستبعد مسؤولية المجتمع الدولي في مجالات مثل تسهيل الوصول بصورة أفضل إلى الأسواق، وتخفيف عبء الدين، وتشجيع التدفقات المالية ونقل التكنولوجيا.

٤٧ - ودعا الوزراء إلى إنشاء آليات تمويل فعالة لتعبئة الموارد الدولية لمساعدة الدول النامية على تنفيذ التزاماتها الناشئة في إطار برامج العمل التي أقرتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة.

٤٨ - وشدد الوزراء على ضرورة القيام في وقت مبكر بالأعمال التحضيرية الموضوعية للاستعراض الذي يجرى كل خمس سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، بغرض التوصل إلى نتائج مُرضية. وذكر الوزراء أنهم يتطلعون بصفة خاصة إلى تحقيق تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ. وأعرب الوزراء عن أملهم في أن إعداد الاستعراض سوف يحدد التحديات والقيود التي تعترض طريق الوفاء بهذه الالتزامات، كما سيطور آليات لمواجهة تلك التحديات والقيود.

البيئة والتنمية

٤٩ - أعاد الوزراء التأكيد على ضرورة الإسراع بالتنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١. وبالإضافة إلى ذلك أكد الوزراء على أهمية ضمان أن تكون جميع التدابير والبرامج البيئية العالمية مبنية على الحوار أو توافق الآراء على المستوى الدولي، أو عليهما كليهما، وألا تشكّل تلك التدابير والبرامج وسائل لوضع عوائق تعسفية أو لا مبرر لها أو قيود خفية يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد أكد الوزراء على أنه ينبغي ألا يتعارض تنفيذ تلك التدابير والبرامج مع حقوق البلدان النامية في الاستفادة استفادة كاملة من استخدام مواردها الحيوية للنمو الاقتصادي المستدام وللتنمية المستدامة. وناشد الوزراء البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ جميع التزاماتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، والتي تستدعي أن توقف تلك البلدان تأثيرها المدمر على البيئة العالمية وتساعد في نفس الوقت البلدان النامية على مواجهة التهديدات البيئية بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية وبواسطة نقل التكنولوجيا. وفي هذا السياق أعاد الوزراء التأكيد على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت.

٥٠ - وأكد الوزراء على أن تطوير ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا هما من المكونات الأساسية للاستراتيجيات الناجحة للتنمية المستدامة؛ وبالتالي فمن المهم التنويه بضرورة الاتفاق على طرائق فعالة لخلق التكنولوجيا السليمة بيئيا وتطويرها وتسهيل الوصول إليها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مرضية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية والمجانية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير إنشاء مراكز تكنولوجيا دولية وإقليمية ودون إقليمية في البلدان النامية ونشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة بيئيا الموجودة حاليا.

٥١ - وفي سياق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، أشار الوزراء إلى أن الجهود الرامية إلى منع ومراقبة التصحر لا تزال غير كافية. وأعرب الوزراء عن القلق بشأن نقص الموارد المالية وعدم كفاية الآلية العالمية، وناشدوا المجتمع الدولي، وبالأخص البلدان المانحة ونظام التعاون الدولي من أجل التنمية، على توفير الدعم الفني والعلمي والمالي لتنفيذ الاتفاقية. ورحب الوزراء بالمؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الذي سيعقد في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لمواجهة السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

٥٢ - وأكد الوزراء على ضرورة إسراع المجتمع الدولي في معالجة مسألة منع الكوارث واعتماد تدابير ملائمة للحد من الكوارث كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات. وفي هـذا السياق طالـب الوزراء بالتنفيذ المستمر والكامل لقراري الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠ و ٥٣/١٨٥ ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٤٦ بشأن التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينيو، كجزء لا يتجزأ من التدابير اللاحقة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٥٣ - ورحب الوزراء ببروتوكول كيوتو المتعلق بالالتزامات الملزمة قانونيا للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للحد من إطلاقها لغازات الاحتباس الحراري، كما هو وارد في المرفق (باء) من بروتوكول كيوتو. وناشد الوزراء البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة لتنفيذ تلك الالتزامات، بما في ذلك الإجراءات المحلية. ولا يمكن أن تبدأ مبادلة الانبعاث لتنفيذ هذه الالتزامات إلا بعد اتفاق الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على المسائل المتعلقة بمبادئ وطرائق تلك المبادلة وما يتصل بها، بما في ذلك التوزيع الأولي لحصص الانبعاث على أساس عادل على جميع الدول. ويرفض الوزراء رفضا باتا محاولات بعض البلدان المتقدمة النمو لربط المصادقة على بروتوكول كيوتو بمسألة اشتراك الدول النامية في الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وقد طالب الوزراء أيضا بإجراءات عاجلة لتزويد البلدان النامية بالموارد المالية الضرورية والتكنولوجيا النظيفة للسماح لها بالوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك حصر الانبعاثات الوطنية ونشر المعرفة بتغير المناخ. وناشد الوزراء كذلك البلدان المتقدمة النمو تفادي إساءة استخدام "آليات المرونة" الواردة فـي بروتوكول كيوتو للتهرب مـن الالتزامات المحليـة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جملة أمور.

٥٤ - وأقر الوزراء بأن استنفاد طبقة الأوزون يشكل تهديدا خطيرا للعالم بأجمعه. وناشد الوزراء الدول الأطراف في البروتوكول بأن تتقيد بمتطلباته وتلغي تدريجيا إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والخاضعة للتنظيم وفقا لجدول الإلغاء التدريجي الذي اتفقت عليه الدول ضمن أحكام البروتوكول. وناشد الوزراء كذلك الدول الأطراف في البروتوكول التقيد بمتطلباته، بما فيها تلك المتعلقة بالإلغاء التدريجي لاستهلاك المواد الخاضعة للتنظيم المستنفدة للأوزون، ومساعدة المنتجين المتضررين في البلدان النامية.

٥٥ - وأشار الوزراء إلى ضرورة التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي هذا السياق ذكر الوزراء أنهم يتطلعون إلى توصل المفاوضات إلى نتائج سريعة وناجحة بشأن عقد بروتوكول للسلامة الإحيائية.

٥٦ - وأثنى الوزراء على العمل الهام الذي قام به المحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات، الذي هو خلف الفريـق الحكومي الدولي المتخصص المفتوح العضويـة المعني بالغابات، في سبيل النهوض بالمبادئ المتعلقة

بالغابات[1]، وأشاروا إلى نتائج المحفل الحكومي الدولي الثالث الذي عـُقد في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٩. وفي هذا الصدد دعا الوزراء إلى عقد جولة مفاوضات ناجحة أثناء الاجتماع الأخير للمحفل في شباط/فبراير ٢٠٠٠. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها، خاصة كما وردت في الفصلين ٣٣ و ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، في سياق الفريق الحكومي الدولي والمحفل الحكومي الدولي، والاستمرار في دعم المداولات في مجال السياسات والإجراءات الملموسة القائمة على أساس المبادئ المتعلقة بالغابات التي اعتـُمدت في ريو.

٥٧ - وشدد الوزراء على ضرورة القيام في وقت مبكر بالأعمال التحضيرية الموضوعية للاستعراض الذي يجرى كل ١٠ سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بغرض التوصل إلى نتائج مرضية. وأشار الوزراء بشكل خاص إلى أنه لم يتم إحراز تقدم في الوفاء بالالتزامات على المستوى الدولي، خاصة في مجالات مثل زيادة توفير الموارد المالية بشروط تساهلية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تساهلية، وهو ما كان واضحا في مؤتمر ريو + ٥، في عام ١٩٩٧. وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تتركز الأعمال التحضيرية للاستعراض الذي يجرى كل ١٠ سنوات على تحديد التحديات والقيود التي تعترض طريق الوفاء بهذه الالتزامات وتطوير آليات وتدابير لمواجهتها.

الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٨ - لاحظ الوزراء مع الارتياح اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٤٢/٥٣ بشأن "تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية" وأكدوا أهميته بالنسبة لعملية إصلاح الأمم المتحدة وتجديدها في هذين المجالين، مع الإشارة بوجه خاص إلى دوري برنامج الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ولذلك طالب الوزراء بالتنفيذ الفعال والسريع للقرار بهدف العمل في جملة أمور، من أجل تعزيز دور هاتين المؤسستين وقدراتهما وفعاليتهما وكفاءتهما.

٥٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء انخفاض موارد تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على تقديم الدعم لهاتين المؤسستين بتزويدهما بموارد مالية كافية وثابتة ويمكن التنبؤ بها لتمكينهما من تنفيذ الأنشطة الموكلة إليهما.

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٦٠ - أعرب الوزراء عن الحاجة الملحة لقيام بعض البلدان المتقدمة النمو فورا بإلغاء القوانين واللوائح ذات الآثار الضارة التي تتجاوز أقاليمها وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القهرية بما في ذلك الجزاءات الأحادية المفروضة على البلدان النامية. وأكد الوزراء على أن هذه التدابير لا تقوض المبادئ المنصوص

---

(١) إعلان رسمي غير ملزم قانونيا بشأن الحفاظ على جميع أنواع الغابات وإدارتها والاستخدام المستدام لها.

عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بما فيها مبدأ مساواة الدول في السيادة وعدم التدخل بأنواعه في شؤونها الداخلية، ولكنها تهدد بشدة أيضا حرية التجارة والاستثمار الموضحة أيضا على نحو لا لبس فيه في كثير من الصكوك القانونية الدولية، بما فيها المبادئ التي أنشئت بموجبها منظمة التجارة العالمية.

٦١ - وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم البالغ إزاء تأثير الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين والقدرات الإنمائية في البلدان المستهدفة، ولذلك حثوا المجتمع الدولي على استنفاد جميع الطرق السلمية قبل اللجوء إلى الجزاءات، التي لا ينبغي النظر فيها إلا كملاذ أخير. وإذا لزم الأمر، يجب ألا تتقرر هذه الجزاءات إلا على نحو يتمشى بشكل صارم مع ميثاق الأمم المتحدة وأن تحدد لها أهداف واضحة وإطار زمني واضح وتكفل الاستعراض الدوري، وتتضمن شروطا محددة فيما يتصل برفعها، وألا تستخدم على الإطلاق كوسيلة للعقاب أو للقصاص من نواح أخرى.

٦٢ - وأشار الوزراء إلى الفقرة ١٧٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في دوربان في جنوب أفريقيا التي جرى الإعراب فيها عن القلق البالغ إزاء الهجوم الجوي الذي تعرض له مصنع الشفاء للأدوية في السودان في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. وأقر الوزراء بأن هذا العمل يمكن أن يكون له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني، وأعربوا عن استمرار تضامنهم ودعمهم لطلبه النظر في المسألة بشكل عادل ومنصف وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

العلم والتكنولوجيا

٦٣ - أكد الوزراء على أهمية حصول البلدان النامية على العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة، ولذلك فإنهم أكدوا على ضرورة مشاركة البلدان النامية في نواحي التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا والاستفادة منها والمساهمة فيها. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية في تعزيز وتطوير قدراتها وكفاءاتها الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا والتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وأكد الوزراء في هذا السياق على ضرورة تعزيز أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بطرق تشمل استعراض أساليب عملها، وكذلك تعزيز مساهماتها في الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا المجال.

٦٤ - وحث الوزراء على إزالة جميع الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيا، وأكدوا على أن نقل التكنولوجيا إنما هو التزام تعهدت به حكومات البلدان المتقدمة النمو في مختلف المحافل، ومن ثم لا ينبغي أن يترك في أيدي القطاع الخاص وحده أو يقوم على أساس أسعار السوق فقط. ولكن ينبغي أن يعزز إنتاجية البلدان النامية وقدرتها التنافسية في السوق العالمية وأن يعمل كذلك على تحسين نوعية الحياة، والصحة والبيئة. وطالب الوزراء أيضا بإقامة مراكز وطنية للمعلومات التكنولوجية في البلدان النامية وبتعزيز

التواصل فيما بينها على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل تشجيع البحث التكنولوجي وتطويره ونشره فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، أكد الوزراء على أهمية النظر في السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة تشجيع تطوير العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية والتنسيق فيما بينها في هذا المجال.

التصنيع

٦٥ - أكد الوزراء من جديد الأهمية الملحة المستمرة لتشجيع التصنيع كأداة دينامية للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكمساهمة رئيسية في القضاء على الفقر وخلق فرص للعمالة المنتجة في البلدان النامية. ودعا الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات والهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا بغية تمكين البلدان الأفريقية من تعزيز التصنيع.

٦٦ - وأيد الوزراء بشدة الدور الرئيسي الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية، ودعمها للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تشجيع التنمية المستدامة. ورحب الوزراء بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإضفاء الطابع اللامركزي على أنشطتها بغية توفير دعم أكثر فعالية للتنمية. ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتقوية دعمها السياسي والمالي المقدم إلى المنظمة من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها الجديدة. وفي هذا الصدد، حث الوزراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها تجاه اليونيدو، وذلك بأن تسدد فورا وبالكامل للمنظمة اشتراكاتها المقررة التي لم تسدد بعد.

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦٧ - أكد الوزراء على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ودعا الوزراء جميع البلدان النامية إلى المشاركة الفعالة في أعمال المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وشددوا على ضرورة كفالة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون ومستمر، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. ولاحظ الوزراء مع الأسف أنه على الرغم من تدابير الإصلاح المتعددة التي تم الأخذ به، والتي تشمل أطر التمويل المتعددة السنوات، فإن الحالة المالية للموارد الأساسية للصناديق والبرامج لا تزال غير مستقرة وغير مؤكدة. ولاحظ الوزراء، مع التقدير، المساهمة المقدمة من عدد من البلدان النامية إلى الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، مما يبرهن على ثقتها والتزامها بعمل تلك الهيئات. ودعا الوزراء البلدان المانحة التقليدية إلى زيادة مساهماتها زيادة كبيرة في هذه الموارد الأساسية بغية تحقيق الأهداف المحددة دون إبطاء، وكرروا التأكيد على أن إصلاحات الأمم المتحدة، والقرارات المتخذة من جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بما فيها تلك المتخذة في سياق استراتيجيات التمويل، يجب أن تحافظ على الخصائص الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية المتمثلة في الطابع العالمي والحيادي والمتعدد الأطراف والطوعي والقائم على المنح، وأن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة. وفي هذا السياق، أكد الوزراء من جديد على دور الحكومات الوطنية في تحديد الأولويات في بلدانها وكذلك على دورها التنسيقي الرئيسي. وفي حين لاحظ

الوزراء الجهود التي تبذلها الصناديق والبرامج لتوليد مزيد من الموارد فإنهم أكدوا على أن هذه الموارد يمكن أن تكمل فقط الموارد المقدمة من البلدان المانحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم هذه الموارد وفقا للأولويات المتفق عليها في المجالس، ولا ينبغي لها بأي حال أن تنحرف عن أولويات وكالات الأمم المتحدة التنفيذية وصناديقها وبرامجها.

٦٨ - ودعا الوزراء الوكالات والصناديق والبرامج إلى اتخاذ تدابير فعالة لاستخدام وسيلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب استخداما كاملا في برامجها الخاصة بالمساعدة. كذلك فإن الوزراء حثوا الوكالات والصناديق والبرامج على شراء السلع والخدمات من البلدان النامية.

المساعدة الإنسانية

٦٩ - أكد الوزراء على ضرورة الحفاظ على الفروق الواضحة بين المساعدة الإنسانية وسائر الأنشطة في الأمم المتحدة. وأعلن الوزراء عن رفضهم لما يسمى حق التدخل الإنساني، الذي ليس له أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة أو في القانون الدولي.

٧٠ - وشدد الوزراء على ضرورة الاحترام الدقيق للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية المجملة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وأكدوا أن تلك المبادئ ملزمة وصمدت لاختبارات الزمن ويجب مواصلة مراعاتها بالكامل. ولاحظ الوزراء أن استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ الإنسانية لم تكن كافية أو متوازنة جغرافيا، وطلبوا من البلدان المتقدمة النمو أن توفر موارد كافية للمساعدة الإنسانية وأن تتجنب الاعتبارات السياسية في تقديم تلك المساعدة. وشدد الوزراء أيضا على ضرورة أن تكون المساعدة الإنسانية إضافة للمساعدة الإنمائية.

٧١ - وحث الوزراء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على أن يعمل على تطوير القدرات القائمة في البلدان النامية التي تكون متاحة بالقرب من موقع أية كارثة، وكثيرا ما تكون بتكلفة أقل وأن يعمل على استخدامها استخداما فعالا.

٧٢ - وأحاط الوزراء علما بالاستنتاجات المتفق عليها لعام ١٩٩٩ التي خلص إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الاقتصادية والإنسانية والغوثية الخاصة، وطالبوا بالتنفيذ الفعال والسريع للتدابير الواردة فيها لمواجهة المرحلة الانتقالية التي تأتي عقب الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في سياق انتقال البلدان المتضررة من الإغاثة إلى الإصلاح والتعمير والتنمية.

الحالة المالية للأمم المتحدة والمسائل الإدارية ومسائل الميزانية المتعلقة بها

٧٣ - أكد الوزراء مجددا على الالتزام القانوني للدول الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضرورة قيام هذه الدول بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي وقتها وبدون شروط. وإذ اعترف الوزراء بالحاجة إلى تفهم موقف تلك الدول العاجزة مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة

لصعوبات اقتصادية حقيقية حثّوا جميع الدول الأخرى، ولا سيما الدولة المساهمة الكبرى، على تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها ودون شروط.

٧٤ - وكرر الوزراء تأكيد قلقهم الشديد إزاء الحالة المالية الصعبة والمزمنة للمنظمة، وأكدوا من جديد أن السبب الرئيسي للعسر المالي لا يزال يتمثل في عدم قيام بعض البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلد المساهم الأكبر، بتسديد اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية ولميزانيات عمليات حفظ السلام كاملة وفي حينها ودون شروط.

٧٥ - وأكد الوزراء من جديد على أن مبدأ "القدرة على الدفع" يشكل المعيار الأساسي لقسمة نفقات الأمم المتحدة، وشددوا كذلك على ضرورة عدم تحديد الأنصبة المقررة للبلدان النامية بمعدل يتجاوز قدرتها على الدفع، وذلك من جراء إدخال أية تعديلات في جدول الأنصبة المقررة.

٧٦ - وأكد الوزراء مجددا أيضا على ضرورة أن تعتمد، بصفة دائمة، المبادئ الواردة في الجدول الخاص للأنصبة المقررة، المحددة في القرارات ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ و ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ و ٢٣٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٨٩ لقسمة تكاليف عمليات حفظ السلام، وشددوا، في هذا الصدد، على ضرورة أن يعكس جدول تمويل تلك العمليات بوضوح المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحالة الاقتصادية التي تواجهها بلدان أخرى أو مجموعات أخرى من البلدان، لا سيما البلدان النامية. وأكد الوزراء كذلك، في هذا السياق، على أن وضع حد أقصى وحد أدنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أمر غير مقبول على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، أشار الوزراء إلى أن أقل البلدان نموا من الناحية الاقتصادية تملك قدرات محدودة للمساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

٧٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء اللجوء إلى الاقتراض الداخلي المتبادل من مختلف ميزانيات حفظ السلام، من جراء استمرار عجز التدفق النقدي في الميزانية العادية، وذلك من أجل تمويل نفقات الميزانية العادية. وما فتئت هذه الممارسة تخلق صعوبات مالية لا داعي لها للبلدان النامية التي تساهم بالقوات والمعدات. وبذلك تظل البلدان النامية التي تساهم بالقوات والمعدات تقدم إعانات للمنظمة من خلال التسديد المتأخر وغير المنتظم لمستحقاتها المالية. ولا يمكن السماح بمواصلة هذه الممارسة غير العادية إلى ما لا نهاية. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم إزاء التأخر وعدم الانتظام في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان النامية التي تساهم بالقوات والمعدات في مختلف عمليات حفظ السلام، وهو أمر يعزى إلى عدم تسديد بعض الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة.

٧٨ - وأكد الوزراء على أنه لن يكون هناك حد أقصى لميزانية الأمم المتحدة وأن الموارد التي يقترح الأمين العام توفيرها ينبغي أن تكون متوافقة مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها وذلك من أجل ضمان تنفيذها تنفيذا كاملا. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء النقصان المسجل في الميزانية التي

اقترحها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقارنة بمخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٠٦، والذي تمخض عن توازن بالغ الدقة فيما بين الدول الأعضاء. وشدد الأعضاء على الحاجة إلى استعراض الميزانية المقترحة بعناية على ضوء مخطط الميزانية المعتمد مع مراعاة جميع الولايات التشريعية التي أقرت لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٧٩ - وأكد الوزراء أن مقترحات الميزانية ينبغي أن تقدم وفقا للإجراء الخاص بالميزانية المنصوص عليه في القرار ٤١/٢١٣ وللوائح المنظمة وقواعدها. وأكد الوزراء من جديد ضرورة مراعاة الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في الخطة المتوسطة الأجل، ولا سيما تلك المتعلقة بالأنشطة الإنمائية، مراعاة تامة وتنفيذها.

٨٠ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى أن تختتم في وقت مبكر المفاوضات المتعلقة بالطرائق الخاصة بحساب التنمية. وأكد الوزراء مجددا أن الأموال المتاحة في حساب التنمية ينبغي أن تستخدم لغرض وحيد هو تعزيز أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى البرامج المعتمدة ضمن الخطة المتوسطة الأجل. وشدد الوزراء على أن حساب التنمية يشكل جزءا من الميزانية العادية وينبغي، من ثم، أن يخضع للخطة المتوسطة الأجل ولوائح المنظمة وقواعدها وللممارسات المعمول بها بخصوص الميزانية. وشدد الوزراء أيضا على أنه ينبغي ألا يؤدي استخدام حساب التنمية إلى حدوث نقصان في الموارد العامة للميزانية البرنامجية أو إلى تقليص عدد الموظفين.

٨١ - وأكد الوزراء من جديد أن من شأن المقترح المتعلق بتحديد آجال زمنية للمبادرات الجديدة أن تنجم عنه آثار بعيدة المدى بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء. وأكد الوزراء في هذا الشأن الحاجة إلى أن تجري لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة بحثا متعمقا لذلك المقترح من جميع جوانبه قبل أن تنظر فيه الجمعية العامة وتتخذ إجراء بشأنه.

٨٢ - وفيما يتعلق بمقترح الإصلاح على أساس الميزنة القائمة على النتائج، لاحظ الوزراء أن هذا المقترح من شأنه أن يشكل خروج جذريا على الممارسات المعمول بها حاليا في تخطيط البرامج وميزنتها وعلى الإجراءات التي أكدتها الجمعية العامة بصورة متكررة. وشـــدد الوزراء على الحاجة إلى أن تنظر كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة بتعمق في التقرير الأكثر تفصيلا الذي طُلب إلى الأمين العام أن يقدمه بشأن هذا المقترح. وبناء على ذلك، ينبغي ألا تتخذ الأمانة العامة أي إجراء لتطبيق الميزنة القائمة على النتائج إلى أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن الإجراء المناسب في هذه المسألة.

٨٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء ضآلة حصة البلدان النامية في نظام الأمم المتحدة للمشتريات. وأكد الوزراء أنه ينبغي أن تتم مشتريات الأمم المتحدة على أوسع قاعدة جغرافية ممكنة مع إعطاء الأفضلية

في المعاملة للبلدان النامية. وشدد الوزراء أيضا على أنه ينبغي أن تعكس قائمة موردي الأمم المتحدة عضوية المنظمة.

٨٤ - وأكد الوزراء من جديد أنه ينبغي أن يتولى تنفيذ جميع برامج وأنشطة الأمم المتحدة المرخص بها، موظفو الخدمة المدنية الدولية وفقا للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وشدد الوزراء على ضرورة التخلص تدريجيا من جميع العاملين دون مقابل وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

٨٥ - وأكد الوزراء أهمية مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بوصفه مركز الأمم المتحدة الوحيد في العالم النامي. وذكر الوزراء أنه ينبغي، من حيث المبدأ، أن يتمتع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بنفس المركز الذي يتمتع به مكتبا الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تدني عدد الاجتماعات التي تعقد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وشددوا على ضرورة إنشاء خدمة دائمة للترجمة الفورية في ذلك المكتب.

الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا

٨٦ - أكد الوزراء من جديد قلقهم البالغ إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا. وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن من شأن الاتجاهات الحالية، إذا لم يتم عكس اتجاهها، أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، بما يهدد الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية ويُعيق فرص إنعاشها وتنميتها. وحث الوزراء المجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة، على اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وفعالة لدعم ما تبذله البلدان الأفريقية من جهود في عملية التنمية الاقتصادية مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصائص الاقتصادات الأفريقية.

٨٧ - ولاحظ الوزراء ببالغ القلق الأوضاع الحرجة للبلدان الأفريقية في مجال الديون الخارجية وما تتحمله من عبء ثقيل ومرهق في خدمة الديون مما خلق وضعا يتسم بالتناقض، إذ أن بعض البلدان الأفريقية تصدر رؤوس أموال صافية إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، أشار الوزراء إلى أن تدهور أسعار السلع الأساسية وعدم كفاية الاستثمارات الأجنبية وتدني تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية نحو المنطقة قد أثرت سلبا على قدرة البلدان الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية وعلى الوفاء بالتزاماتها المالية الأخرى.

٨٨ - وأحاط الوزراء علما بالاستنتاجات المتفق عليها خلال الجزء التنسيقي من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٩ بشأن موضوع "تنمية أفريقيا: تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة" وأكدوا أهمية إقامة روابط بين المناقشات التي دارت في ذلك الجزء التنسيقي واستنتاجاته الختامية والأعمال التحضيرية لعقد الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس حول التنمية الأفريقية والاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في

أفريقيا في التسعينات المقررين على التوالي قبل عام ٢٠٠٢ وخلاله. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء الأمين العام إلى أن يطلب إجراء تقييم مستقل لتحديد الإنجازات التي تحققت والنواقص التي صودفت في تنفيذ الأولويات وبلوغ الأهداف الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأن يوصي باتخاذ إجراءات في المستقبل بما في ذلك ترتيبات الخلف.

الحالة في الشرق الأوسط

٨٩ - لاحظ الوزراء باهتمام ما شهدته المنطقة مؤخرا من تطورات فيما يتصل بعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم إزاء استمرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة لاستمرار الاحتلال والسياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وخاصة أنشطة الاستيطان وإغلاق الأراضي الفلسطينية. وشدد الوزراء، في هذا السياق، على ضرورة المحافظة على السلامة الإقليمية لكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضمان حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع واحترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة إلى المساعدة الدولية لدعم الجهود الفلسطينية من أجل التنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ودعوا الجهات المانحة الدولية إلى الوفاء بالمساعدة المالية المعلن عن تقديمها للسلطة الفلسطينية.

٩٠ - وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط، الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأكد الوزراء من جديد دعمهم للشعب الفلسطيني فيما يبذله من جهد لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ومنها حقه في إقامة دولة مستقلة على أرض وطنه، بما فيها القدس. وفي هذا السياق، دعا الوزراء إلى التنفيذ الكامل والسريع للاتفاقات التي تم التوصل إليها، وإلى تقديم الدعم الدولي لإنعاش وإتمام عملية السلام انطلاقا من النقطة التي توقفت عندها، مؤكدين ضرورة احترام جميع الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة من محادثات السلام. وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء تعثر عملية السلام في المسارين اللبناني - الإسرائيلي، والسوري - الإسرائيلي وإزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وغيرها من الأراضي العربية، مما يسبب تدهورا خطيرا للأوضاع المعيشية للسكان العرب الرازحين تحت الاحتلال، كما يؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في المنطقة. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم الشديد إزاء تصعيد السياسات الإسرائيليين لبناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأكد الوزراء من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين، ودعوا إسرائيل إلى الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان.

أقل البلدان نموا

٩١ - أعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا ودعوا إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية بشأن الالتزامات الدولية الكثيرة المعقودة إزاء أقل البلدان نموا في مجال التنمية، وخاصة الالتزامات الواردة في إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات.

٩٢ - وفي هذا الصدد، أكد الوزراء أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في عام ٢٠٠١، وحثوا على اغتنام جميع الفرص أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر للمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، ولا سيما في مجالات الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، والوصول إلى التكنولوجيا والأسواق. وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأنه ينبغي أن يؤدي المؤتمر إلى إجراءات قوية وفعالة وتعهدات ملزمة على الصعيدين العالمي والقطري بإنهاء معاناة أقل البلدان نموا ومعاناة سكانها.

البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٩٣ - دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للمشاكل والاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ودعم تلك البلدان لتتمكن من المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي الآخذ في الترابط بسرعة. ولاحظ الوزراء أيضا أن بلدان المرور العابر النامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة في جهودها الرامية إلى تطوير هياكل أساسية ناجعة للمرور العابر وأنها، لذلك، بحاجة إلى دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي. ورحب الوزراء، في هذا الصدد، بالاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وحثوا على تنفيذها بالكامل. ودعا الوزراء المجتمع الدولي، تحديدا، إلى تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدة المالية والتقنية المناسبة في شكل منح وقروض تساهلية لبناء وصيانة وتحسين مرافقها المتصلة بالنقل والتخزين وغير ذلك من مرافق المرور العابر.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٩٤ - أعرب الوزراء من جديد عن قلقهم إزاء المشاكل وأوجه الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما عدم الوصول إلى الأسواق وانعدام المعاملة الخاصة والتفاضلية، التي لا تزال تعرقل مشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي الآخذ في الترابط بسرعة. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن تلك الدول لا تتلقى على الصعيد الدولي دعما مكافئا لجهودها الضخمة على الصعيد الوطني. وجدد الوزراء دعوتهم إلى تكثيف الجهود على الصعيد الدولي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس ومتابعته. وأكد الوزراء الحاجة الملحة إلى تقديم أقصى قدر من الدعم الدولي بوسائل شتى منها تعزيز الترتيبات المؤسسية القائمة وتعبئة موارد إضافية وخارجية جديدة وتحسين آلية التنسيق من أجل تركيز ومواءمة الدعم المقدم لأولويات تلك الدول.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٩٥ - لاحظ الوزراء أن الكفاءة العلمية والتقنية في بلدان الجنوب أصبحت خلال العقدين الماضيين عنصرا هاما من عناصر التكامل فيما بينها. وشدد الوزراء على أن هذه الظروف تؤكد ضرورة تعاون البلدان النامية من أجل التغلب على أوجه ضعفها ومعوقاتها المشتركة وجني أقصى قدر من الفائدة التي يمكن أن تعود بها عملية العولمة. وقد فتح التقدم الهائل الذي أحرزته عدة بلدان نامية في بعض المجالات آفاقا جديدة للتكامل في الإنتاج والتجارة. وتشكل الأسواق الداخلية الكبيرة والمتنامية والموارد البشرية والطبيعية الضخمة والقدرة على الإبداع والمهارات المتأصلة جميعها جزءا من الإمكانات الهائلة التي يمكن أن يسخّرها الجنوب لتحقيق الفائدة المتبادلة ومنفعة الجميع. وشدد الوزراء على أن الشواغل الإنمائية المشتركة تحتم تلبية احتياجات شعبنا الأساسية إلى الغذاء ومياه الشرب والصحة والصرف الصحي والمأوى والتعليم والعمالة. وتوجد الآن تكنولوجيات متطورة ومتقدمة لتلبية هذه الاحتياجات بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وبالنظر إلى أن من غير المرجح أن تهتم البلدان المتقدمة النمو بهذه الأهداف، لا بد للبلدان النامية من الاعتماد على نفسها. وأكد الوزراء أيضا التزامهم بتبادل المعارف المفيدة التي تحققت في ميادين التكنولوجيا المتقدمة مثل: التكنولوجيا الإحيائية، والحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات، والاستشعار من بعد، وعلم المحيطات، وتجهيز الأغذية وحفظها، والصحة، والمساكن المناسبة. وفي الوقت نفسه، أقر الوزراء بأن الفجوة الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا آخذة في الاتساع، ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى تنفيذ التزاماتها، بما في ذلك الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في دورة المؤتمرات التي عقدت مؤخرا، بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على سبيل الاستعجال وبشروط تساهلية. وأشار الوزراء إلى أهمية الترتيبات الثلاثية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٦ - وسلّم الوزراء بتزايد جدوى وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المناخ الاقتصادي الدولي الحالي؛ وأعادوا لذلك تأكيد دعمهم لهذا التعاون بوصفه استراتيجية تدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية ووسيلة لتعزيز مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي الناشئ.

٩٧ - وأكد الوزراء أيضا تزايد أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية وزيادة تكامله باعتباره وسيلة لدعم جهود التنمية التي تبذلها هذه البلدان وكفالة مشاركتها الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ الذي تواصل تشكيله قوى العولمة والتحرر الاقتصادي. ورحب الوزراء في هذا الصدد بنتائج الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي عُقدت في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وحثوا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتوفير الموارد اللازمة لتمكين الوحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها وولاياتها.

٩٨ - ورحب الوزراء بنتائج المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وأكدوا الحاجة إلى كفالة المتابعة الفعالة لإعلان وخطة عمل بالي، فضلا عن أهمية عقد اجتماعات متابعة قطاعية. وطلب الوزراء أيضا من الدول الأعضاء التقدم

بعروض لاستضافة الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ٢٠٠٠، وتوفير كامل دعمها لتنفيذ قرارات وتوصيات اجتماعات المتابعة هذه.

٩٩ - ونظرا لأهمية الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في سياتل بواشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في بانكوك بتايلند في شباط/فبراير ٢٠٠٠، اتفق الوزراء على ضرورة وضع آليات ملائمة لتيسير مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة ومحسنة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، ولا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، من خلال جملة أمور، من بينها تحسين تبادل المعلومات وتحليل السياسات بالاستعانة بالخبرات ذات الصلة.

١٠٠ - وشجع الوزراء بشدة مَن يقدر من البلدان النامية على تقديم الدعم والإسهام بسخاء في المنظمات والصناديق التي تتعامل في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق بيريس - غيريرو الاستئماني، والنظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية.

١٠١ - وأكد الوزراء من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو عنصر أساسي من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، فضلا عن كونه قاعدة أساسية للاعتماد الجماعي على الذات والنمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك ناشد الوزراء البلدان النامية أن تبحث بهمة عن جميع الفرص المهيأة لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعمق في بحث كيفية تكامل وتعاضد برنامج عمل كراكاس لمجموعة الـ ٧٧ وبرنامج عمل التعاون الاقتصادي لحركة بلدان عدم الانحياز.

١٠٢ - ورحب الوزراء بالعرض السخي الذي قدمته حكومة جمهورية غيانا بالعمل، في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة بلدان الجنوب، على استضافة الاجتماع الرفيع المستوى للشخصيات البارزة، الذي تقرر عقده في جورجتاون يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بهدف اتخاذ توصيات لوضع خطة لبلدان الجنوب يمكن أن تسهم في مداولات مؤتمر قمة بلدان الجنوب.

١٠٣ - ووافق الوزراء على البيان المالي لعام ١٩٩٩، وناشدوا أعضاء مجموعة الـ ٧٧ أن يسهموا بسخاء في "حساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية"، بغية تيسير تنفيذ برنامج عمل كراكاس. ووجه الوزراء إلى البلدان التي لم تسهم بعد في هذا الصندوق مناشدة خاصة أن تفعل ذلك، كما ناشدوا البلدان التي ساهمت فيه بالفعل زيادة مساهماتها لتمكين المجموعة من الوفاء بمتطلبات جدول الأعمال الدولي المتزايد.

١٠٤ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الرابع عشر للجنة الخبراء التابعة لصندوق بيريس - غيريرو الاستئماني، الذي قدم وفقا للمبادئ التوجيهية الموضوعة لاستخدام الصندوق، وأيدوا ما جاء فيه من

توصيات. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق، وأثنوا على حملة جمع التبرعات التي قام بها الرئيس في عام ١٩٩٩ بغرض زيادة موارد الصندوق وفقا للولايات ذات الصلة.

١٠٥ - وأشاد الوزراء برئيسي مجموعة الـ ٧٧ ومكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز لتشجيعهما على زيادة التنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز من خلال لجنة التنسيق المشتركة. وشدد الوزراء على أن التنسيق والتعاون بين هاتين المجموعتين ضروري لتعزيز موقف البلدان النامية من عدة قضايا متعددة الأطراف والنهوض بهذا الموقف، وأكدوا تعهدهم بمواصلة هذا التنسيق من خلال لجنة التنسيق المشتركة.

١٠٦ - ورحب الوزراء بالبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ أمام اجتماع مجموعة الثمانية الكبار الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في كولونيا، والذي قدم فيه عرضا لمواقف البلدان النامية من قضايا التنمية الرئيسية. وشدد الوزراء في هذا الشأن على أهمية قيام الشركاء من البلدان المتقدمة النمو، بما فيها بلدان مجموعة الثمانية الكبار، بمراعاة آراء واهتمامات البلدان النامية مراعاة كاملة في مناقشاتها وفي اتخاذها لقراراتها المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العالمية، ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى مواصلة إبلاغ مجموعة الثمانية الكبار بهذه الشواغل والاهتمامات على وجه السرعة.

١٠٧ - وأعلن الوزراء دعمهم الكامل للتدابير الرامية إلى تحسين التنسيق والتفاعل فيما بين البلدان النامية من خلال التشاور وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الكيانات بطريقة منتظمة، كما هو محدد في البيان الختامي الذي اعتمد في الجلسة السادسة والعشرين لاجتماعات رؤساء ومنسقي مجموعة الـ ٧٧ التي عقدت في جنيف يومي ٦ و ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

١٠٨ - وتعهد الوزراء بمواصلة العمل سويا بطريقة أكثر تماسكا وتناغما، بغية كفالة المتابعة الفعالة للقرارات التي سيتخذها مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي ستنظمه مجموعة الـ ٧٧. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أن نتائج مؤتمر القمة ستسهم إسهاما ملموسا في تمكين المجموعة من إظهار اهتمامها بأعمال الأمم المتحدة بفعالية، من خلال جملة أمور منها مؤتمر قمة الألفية. وتحسبا لتحديات القرن المقبل، أعرب الوزراء عن تعهدهم بالتعاون وزيادة تعزيز وحدتهم لمصلحة البلدان النامية. وبوحي من هذه الروح، أعرب الوزراء عن إصرارهم على مواصلة بذل جهودهم المشتركة للمساعدة في خلق عالم يتمتع بمزيد من العدالة والرخاء والأمن، تستطيع فيه جميع الأمم، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، وضعيفة أم قوية، أن تشترك في جني ثمار السلام والتنمية والتعاون.

١٠٩ - وأعرب الوزراء عن امتنانهم العميق للطريقة النموذجية التي اضطلعت بها غيانا بدورها كبلد تولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٩٩، ورحبوا بجمهورية نيجيريا الاتحادية، التي ستضطلع برئاسة المجموعة في عام ٢٠٠٠، وتعهدوا بدعمها.

المرفق الثاني

البيان الوزراي المتعلق بمؤتمر قمة بلدان الجنوب، الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الثالث والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١ - نحن وزراء مجموعة الـ ٧٧ وقد عقدنا الاجتماع السنوي الثالث والعشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، نؤكد من جديد تعهدنا بجعل مؤتمر قمة بلدان الجنوب المقبل، المقرر عقده في هافانا بكوبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حدثا تاريخيا يتناسب مع احتياجات بلداننا وتطلعاتها إلى التصدي لتحديات الألفية الجديدة.

٢ - ومن أجل هذا، فإننا نتعهد بإجراء عملية إعداد مكثفة وشاملة وجامعة، ونلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته بالفعل اللجنة التحضيرية. ونحن نطلب من جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن تشارك مشاركة كاملة ونشطة في العملية التحضيرية لكفالة الخروج من مؤتمر القمة بنتائج ناجحة.

٣ - ونحن نتعهد بتشجيع المجتمع الدولي وتوعيته بأهداف مؤتمر القمة ومقاصده، وبتعبئة الموارد المعنوية والمادية اللازمة لتدعيمه. ونحن نثني في هذا السياق على الجهود التي بذلها البلد المضيف، كوبا ونؤكد من جديد تقديرنا لعرضها السخي باستضافة مؤتمر القمة.

٤ - والألفية الجديدة تمثل بالنسبة لبلدان الجنوب تحديا هائلا في مجال تشكيل مستقبلها بنفسها، من خلال تشارك متوازن وعادل مع بقية المجتمع الدولي. ولذلك فإننا نرى أنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يركز على المواضيع الواسعة النطاق المتمثلة في العولمة والمعرفة والتكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعلاقات بين الشمال والجنوب. ونحن نتعهد ببحث هذه القضايا بحثا دقيقا، بغية تحديد التدابير والاستجابات، وصياغة المبادرات والإجراءات اللازمة للتنفيذ في كل من الأجل القصير والمتوسط والبعيد.

٥ - ونحن مصممون، من خلال مؤتمر القمة، على أن نشن، بلا هوادة، معركة ضد قوى الفقر والتهميش التي تعوق انطلاقة بلداننا وشعوبنا. وسوف نجعل معركتنا ضد التخلف هي لُحمة التضامن بين بلدان الجنوب.

٦ - ونحن عازمون على أن نسعى في هافانا لبناء نمط دولي من التنمية يستند إلى النمو والاستقرار والعدالة، وعلى أن نضع خطة إيجابية للجنوب تهدف إلى تعزيز أمننا الاقتصادي ورفاهنا الاجتماعي. ونحن ندعو أيضا إلى إجراء حوار دائم وعادل ومثمر بين الشمال والجنوب، تحقيقا للتشارك العادل والمستدام الذي يخدم مصلحة الأسرة البشرية الكبيرة ورفاهها.

٧ - ونحن نرى في مؤتمر قمة بلدان الجنوب فرصة سانحة لإجراء تقييم صادق لمصالح بلدان الجنوب المشتركة ولتحديدها وفقا لتحديات التنمية وقضاياها الأساسية التي نواجهها. ونحن، بتعلمنا من الماضي وفهمنا للمشاكل الجديدة والمشاكل الناشئة، سنضع نُهجا مشتركة ننهض بفضلها بتطلعاتنا المشتركة من خلال العمل الجماعي القائم على التضامن والقيم البشرية المشتركة، سعيا إلى تحقيق هذه الغاية التاريخية النبيلة.

- - - - -